MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه عمل القاضي

شيرين ناجي سرحان[1]، أ. د. علي مشهدي[2]
طالبة دكتوراه جامعة طهران – أرس[1]
عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]
alwyershirin17@gmail.com

استلام البحث: 14/12/2025	مراجعة البحث: 14/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:
تستعرض هذه الدراسة دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه عمل القاضي ضمن عملية اتخاذ القرارات القضائية، خاصة في حالات غموض النصوص القانونية أو غيابها. تعتمد الأنظمة القانونية التقليدية على القانون الوضعي كمصدر رئيسي للفصل في المنازعات، إلا أن هذه النصوص قد لا تقدم دائمًا حلولًا واضحة لكل النزاعات بسبب عموميتها أو نقصها. في مثل هذه الحالات، تصبح المبادئ القانونية العامة، المستخلصة من روح التشريع، والعرف القانوني، والمقاصد العليا للنظام القانوني مثل المساواة، والحرية، والعدالة، والأخلاقيات القضائية، مصادر مكملة أساسية تساعد في سد الفراغ التشريعي وضمان تحقيق العدالة. كما تلعب الأخلاقيات القضائية دورًا كبيرًا في تعزيز الثقة في القضاء من خلال إلزام القاضي بالحياد، والنزاهة، والصدق، والاستقلالية، مما يضمن عدم تأثير الأهواء الشخصية في اتخاذ القرارات القضائية. إن التفاعل بين النصوص القانونية والمبادئ العامة والأخلاقيات يشكل إطارًا متكاملًا يدعم الفهم العميق للعدالة القضائية عند تعذر تطبيق النصوص الحرفية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأسس النظرية، الآراء الفقهية، والممارسات المقارنة في النظم القانونية العربية والغربية. وتخلص إلى أن القضاة يساهمون في تطوير القانون من خلال التفسير المبدئي القائم على القيم وليس التفسير النصي الصارم. تُظهر النتائج أن تكامل المبادئ العامة والأخلاقيات في اجتهاد القاضي أمر مشروع وضروري لتحقيق العدالة دون المساس بمبدأ الشرعية القانونية أو استقلالية القضاء، بشرط الالتزام بالضوابط المنهجية.

الكلمات المفتاحية: القاضي، الأخلاقيات، المبادئ، العدالة

Abstract
This study explores the role of general principles and ethics in guiding the work of the judge within judicial decision-making, especially when legal texts are ambiguous or silent. Legal systems traditionally prioritize statutory law as the primary source for adjudication; however, such texts may not always provide clear solutions for every dispute due to their generality or incompleteness. In these instances, general legal principles—derived from the spirit of legislation, customary law, and the overarching objectives of the legal order such as equality, freedom, and justice—and judicial ethics become essential complementary sources that help fill legislative gaps and uphold fairness. Ethical standards reinforce trust in the judiciary by requiring judges to act with impartiality, integrity, honesty, and independence, thus ensuring that personal biases do not influence judicial outcomes. The interaction among statutory norms, general principles, and ethics constitutes a cohesive framework that supports judicial reasoning when textual interpretation becomes problematic. The study adopts a descriptive-analytic methodology by reviewing theoretical foundations, jurisprudential opinions, and comparative practices in both Arab and Western legal systems. It argues that judges often play an active role in developing law through value-based interpretation—not merely textual application—such as recognizing the importance of "principles of justice" in France and embracing Sharia objectives like justice and mercy in Islamic jurisprudence. The findings indicate that integrating general principles and ethics within judicial reasoning is legitimate and necessary for achieving justice without breaching legal legitimacy or judicial independence, provided that clear methodological boundaries are respected.

Keywords: Judge, Ethics, Principles, Justice.

CC BY

المقدمة

في مسرح العدالة، لا يكون القاضي مجرد آلة تنفّذ النصوص، بل هو ضمير القانون، وميزان العدالة، وبوصلة المجتمع في توجيه السلوك وإقرار الحقوق. فالوظيفة القضائية ليست وظيفة ميكانيكية جامدة، تنحصر في تطبيق حرفي لنصوص القانون فحسب، وإنما هي مسؤولية إنسانية، أخلاقية، وفكرية، تتطلب فهماً عميقاً للنص، وروحاً قادرة على استبطان القيم العامة ومبادئ العدالة عند إصدار الأحكام. من هذا المنطلق، يكتسب موضوع "دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه عمل القاضي" أهمية بالغة، سواء من الناحية القانونية أو الفلسفية أو المجتمعية.

لقد نشأت القوانين الوضعية في إطار محاولة تنظيم العلاقات بين الأفراد وتنظيم السلطات، فاعتمدت على النصوص القانونية المكتوبة كأساس أولي للفصل في المنازعات. ومع ذلك، لم تغفل الأنظمة القانونية عن حقيقة أن النص قد يصمت أحياناً، أو يعتريه الغموض، أو يفتقر إلى الإحاطة بجميع الحالات الممكنة، خاصة مع تطور الحياة وتعقيداتها. وهنا يتجلى دور المبادئ العامة للقانون كمصدر مكمل، يستند إليه القاضي لسدّ النقص التشريعي وتحقيق العدالة المنشودة. وهذه المبادئ لا تُستقى من فراغ، بل من روح التشريع، والعرف القانوني، والمقاصد الكبرى للنظام القانوني، كالمساواة، والحرية، والعدل، والكرامة الإنسانية.

وفي السياق نفسه، تأتي الأخلاق القضائية كعنصر جوهري في توجيه عمل القاضي. فالقاضي ليس منفذاً فحسب، بل فاعل قانوني مؤتمن على ضميره المهني، وملزم بأن يتسم في عمله بالحيدة، والنزاهة، والصدق، والتجرد من الأهواء الشخصية والمصالح الضيقة. وقد رسّخت العديد من الدساتير والقوانين المقارنة قواعد الأخلاقيات القضائية، وعُنيت بها الهيئات القضائية عبر مواثيق السلوك القضائي، لما لها من دور في تعزيز ثقة المواطن بالقضاء.

إن التفاعل بين النص القانوني والمبادئ العامة والأخلاق يشكل ثلاثية متكاملة في صناعة الحكم القضائي الرشيد. فحين يعجز النص، تبرز المبادئ؛ وحين يتضارب التفسير، تُستنطق روح القانون، وحين تتعدد التأويلات، يُحتكم إلى ضمير القاضي وأخلاقياته. ومن هنا، فإن دراسة هذا التفاعل ليست ترفاً نظرياً، بل ضرورة علمية تسهم في فهم العمق الإنساني للوظيفة القضائية، وتكشف عن ملامح السلطة التقديرية للقاضي، وحدودها، ومبرراتها.

وقد أظهرت التجارب المقارنة في النظم القانونية الغربية والعربية أن القضاء يلعب دوراً مهماً في تطوير القانون من خلال التفسير المبدئي القائم على القيم، وليس التفسير النصي الجامد فحسب. ففي فرنسا، يعترف القضاء بدور المبادئ العامة في سدّ الفراغ التشريعي. وفي الفقه الإسلامي، تحتل مقاصد الشريعة، مثل العدل والرحمة، مكانة مركزية في فهم النصوص وتنزيلها على الواقع. كما أن القضاء الدستوري في عدد من الدول، ومنها مصر والمغرب، قد رسّخ تطبيق العدالة الدستورية القائمة على المبادئ الكلية للحق.

إن هذا البحث يسعى إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المبادئ العامة والأخلاق القضائية من جهة، وبين عمل القاضي من جهة أخرى، متسائلاً: كيف يُسهم القاضي في تحقيق العدالة حين يكون النص قاصراً؟ وما هي الضوابط التي تحكم اعتماده على المبادئ العامة؟ وكيف يمكن التوفيق بين الالتزام بالنص واحترام القيم الأخلاقية؟

وسيتناول هذا البحث الإطار النظري للمبادئ والأخلاق، ثم يحلل دورها في توجيه الاجتهاد القضائي، مع تقديم نماذج من أحكام قضائية عربية ودولية تعكس هذا التفاعل، وصولاً إلى استخلاص نتائج تسهم في ترسيخ فهم أعمق لوظيفة القاضي المعاصرة، لا باعتباره حارساً للنص فقط، بل مهندساً للعدالة.

إشكالية البحث:

في ظل تعدد النصوص القانونية وتفاوت وضوحها، يواجه القاضي أحياناً فراغاً تشريعياً أو غموضاً في النص، ما يستدعي اللجوء إلى المبادئ العامة والأخلاق كمصادر مكملة لتوجيه الأحكام القضائية. غير أن هذا اللجوء يثير تساؤلات حول مدى شرعيته، وحدوده، وتأثيره على حياد القاضي واستقلاله. من هنا تبرز إشكالية هذا البحث: إلى أي مدى يمكن اعتبار المبادئ العامة والأخلاق أدوات مشروعة وفعّالة في توجيه عمل القاضي دون أن تُخلّ بميزان العدالة أو تُفتح بها أبواب التأويل الشخصي؟

السؤال الرئيسي:

إلى أي مدى تُسهم المبادئ العامة والأخلاق القضائية في توجيه عمل القاضي وتحقيق العدالة، خاصة في حالات غياب النص أو غموضه، دون الإخلال بمبدأ الشرعية القانونية واستقلال السلطة القضائية؟

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث أن المبادئ العامة والأخلاق القضائية تُعدّ أدوات مساندة وضرورية في توجيه عمل القاضي، خصوصاً عند غياب النص أو غموضه، وأن استخدامها لا يتعارض مع مبدأ الشرعية القانونية متى تم ذلك ضمن ضوابط منهجية تحافظ على استقلال القضاء وتمنع التوسع غير المبرر في السلطة التقديرية للقاضي.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على البعد القيمي والإنساني في العمل القضائي، من خلال دراسة دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه القاضي عند الفصل في المنازعات. كما يُسهم في توضيح العلاقة بين النص القانوني والسلطة التقديرية للقاضي، ويكشف عن آليات الحفاظ على التوازن بين الالتزام بالشرعية القانونية وتحقيق العدالة. ويساعد هذا البحث في إثراء النقاش القانوني حول مشروعية اعتماد المبادئ غير المكتوبة كمصدر إلهام قضائي، مما يجعله مفيداً للباحثين والقضاة والمشرعين في تطوير منظومة العدالة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه عمل القاضي، وذلك من خلال استكشاف كيفية اعتماد القضاة على تلك المبادئ في حالات غموض النصوص أو غيابها، وفهم مدى مشروعيتها القانونية والعملية في ضوء مبدأ الشرعية. كما يسعى البحث إلى:

- تحديد الإطار النظري للمبادئ العامة والأخلاق القضائية وموقعها ضمن مصادر القاعدة القانونية.
- بيان الظروف التي تسمح للقاضي باللجوء إلى هذه المبادئ، مع التركيز على حدود السلطة التقديرية الممنوحة له.
- تحليل العلاقة بين النص القانوني وروح القانون، وكيفية موازنة القاضي بين الالتزام بالنص وتطبيق المبادئ الأخلاقية.
- إبراز أهمية الأخلاق المهنية في تشكيل شخصية القاضي وضمان حياده ونزاهته في إصدار الأحكام.
- دراسة تطبيقات قضائية واقعية من الأنظمة القانونية المختلفة، تُظهر كيفية توظيف المبادئ العامة والأخلاق في توجيه الأحكام.
- اقتراح آليات تنظيمية وتشريعية لتقنين اللجوء إلى المبادئ العامة دون تجاوز حدود المشروعية أو المساس باستقلال القضاء.

بهذا، يسعى البحث إلى تقديم مساهمة علمية تعزز فهم أعمق للوظيفة القضائية وتكاملها مع القيم القانونية والأخلاقية.

الدراسات السابقة:

1. **أولاً: دراسة : الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها، عبد الرسول عبد الرضا جابر شوكة (2011)**

تناولت هذه الدراسة حدود الدور التفسيري للقاضي، خصوصًا في حالة غموض النصوص أو سكوتها، وأكدت أن القاضي ليس مقيدًا بالتفسير الحرفي، بل له سلطة تأويلية تستند إلى المبادئ العامة وروح النص. كما بيّنت أن الانفتاح على المبادئ الأخلاقية يعزز العدالة ولا يتعارض مع الشرعية.

الاستفادة في البحث: تعزز هذه الدراسة الجانب النظري حول سلطة القاضي وتبرّر مشروعية استحضار المبادئ العامة كأداة قضائية مكملة.

2. **دراسة: الحماية الدستورية لفكرة النظام العام، علي مجيد العكيلي ولمى الظاهري (2018)**

تبحث هذه الدراسة في مفاهيم النظام العام كقيد على الحرية، وتُبرز كيف يلجأ القضاة إلى مفاهيم أخلاقية واجتماعية غير منصوص عليها لتبرير قرارات تتعلق بالأمن والسلوك العام. تُظهر الدراسة أن النظام العام نفسه يتضمن مبادئ أخلاقية متغيرة، ما يبرر مرونة القاضي.

الاستفادة في البحث: تبيّن دور القيم الأخلاقية كجزء من الاعتبارات القضائية التي تحكم التقدير القضائي خاصة في غياب قواعد صريحة.

3. **دراسة: تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري: دراسة مقارنة، حسن حسين البراوي (2014)**

CC BY

تتناول هذه الدراسة كيف يستند القاضي القطري أحيانًا إلى مبادئ الشريعة ومقاصدها، مثل العدالة والرحمة، عند تفسير النصوص المدنية. كما تُقارن بين المرجعية النصية والمرجعية القيمية، وتبيّن أن للمبادئ دورًا حيويًا في تجسيد العدالة بمعناها الشامل.

الاستفادة في البحث: تدعم الدراسة البعد الإسلامي لموضوعك، وتُظهر نموذجًا قانونيًا يمزج بين النص والمبادئ العليا.

الأول: الإطار النظري للمبادئ العامة والأخلاق في العمل القضائي

يُعد هذا الفصل مدخلًا نظريًا تأسيسيًا لبحث "دور المبادئ العامة والأخلاق في توجيه عمل القاضي"، إذ يسعى إلى تأصيل الإطار المفاهيمي والقانوني للمبادئ العامة من جهة، والأخلاق القضائية من جهة أخرى، وذلك بوصفهما من أبرز العناصر المكملة لعمل القاضي خارج حدود النص القانوني المكتوب.

ففي الوقت الذي تحتل فيه النصوص القانونية مكانة محورية في تنظيم العمل القضائي، إلا أن القاضي يجد نفسه، في مواقف متعددة، أمام حالات يغيب فيها النص أو لا يكون كافيًا، مما يضطره إلى الرجوع إلى مصادر مكملة، على رأسها المبادئ العامة التي تُستنبط من روح التشريع، والعرف، والفقه، ومقاصد القوانين.

كما يناقش هذا الفصل مفهوم الأخلاق القضائية باعتبارها بوصلة توجه القاضي نحو النزاهة والعدل، وتحفظ له استقلاله وتمنع الانحراف في استخدام سلطته التقديرية. ومن خلال هذا الإطار، سيتم التمييز بين المبادئ القانونية العامة كمصدر موضوعي، والأخلاق القضائية كعنصر ذاتي يُستحضر عند ممارسة الوظيفة القضائية.

ويهدف هذا الفصل إلى بناء أرضية فكرية تمهد للفصل الثاني الذي يتناول التطبيقات العملية لتلك المبادئ والأخلاق في القضاء.

المبحث الأول: المبادئ العامة في القانون ودورها كمصدر قضائي

المطلب الأول: مفهوم المبادئ العامة ومصادرها

تُعد المبادئ العامة من الركائز الجوهرية التي تكمّل البناء التشريعي، وتمثل القواعد التي يلجأ إليها القاضي في حال سكوت النصوص أو غموضها. وهي ليست قواعد منصوصًا عليها بصورة تفصيلية، بل تُستنبط من روح القانون، وتعكس القيم والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني، مثل العدل، والإنصاف، والمساواة، وعدم الإضرار بالغير. وتُسهم هذه المبادئ في تعزيز الاستقرار القانوني، وضمان اتساق الاجتهاد القضائي، وتحقيق العدالة في الحالات التي يصعب فيها تطبيق النص الحرفي (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

المبادئ العامة هي خلاصة تطور طويل من الفقه والاجتهاد، وهي تواكب التحولات الاجتماعية، وتُعتبر تجسيدًا لقيم المجتمع وتقاليده القانونية. وتُستخدم هذه المبادئ كمعايير موضوعية تكمّل القوانين الوضعية، خاصة عندما تكون هناك حاجة لتفسير غاية النص أو لتدارك فراغ تشريعي. كما أنها تمثل عنصرًا موجهًا للقاضي، وتمنحه مرونة منهجية في إصدار الأحكام، دون الخروج عن إطار المشروعية (البراوي، حسن حسين، 2014. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري).

CC BY

تتعدد مصادر المبادئ العامة في النظام القانوني، ويمكن تحديدها في أربعة مصادر رئيسية متداخلة:

أولاً: النصوص الدستورية والتشريعية

تُعد النصوص الدستورية المصدر الأول والأساسي لاستخلاص المبادئ العامة، إذ تحتوي على قواعد عليا تُنظم الحقوق والحريات العامة وتؤسس لمبادئ العدل والمساواة وكرامة الإنسان. كما تحتوي القوانين العادية على مفاهيم كلية مثل حسن النية في تنفيذ العقود، وعدم جواز التعسف في استعمال الحق، وهي قواعد ذات طابع مبدئي توجه التطبيق القضائي وتُستخدم في تفسير التشريع عند غموضه أو نقصانه (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

ثانيًا: الفقه القانوني

يُسهم الفقه القانوني في صياغة المبادئ العامة من خلال التحليل النظري للنصوص القانونية، واستنباط القواعد الكلية التي تصلح لتوجيه القاضي في الحالات غير المنصوص عليها. ويُعد الفقه مرجعًا مساعدًا يوضح المفاهيم العامة ويقدّم حلولاً قائمة على منطق القانون وروحه. كما يستمد القاضي من الفقه المعاصر اتجاهات فكرية تساعده على التوفيق بين القاعدة القانونية والمتغيرات الاجتماعية، خاصة في ظل القصور التشريعي (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نطاق القضاء الوطني).

ثالثًا: الاجتهاد القضائي

يُعد القضاء مصدرًا مهمًا للمبادئ العامة، حيث تكرّس المحاكم، من خلال أحكامها، قواعد ذات طابع عام تتجاوز الواقعة الفردية. فالأحكام القضائية، لا سيما تلك الصادرة عن المحاكم العليا والدستورية، كثيرًا ما تستند إلى مبادئ مثل سيادة القانون، وحق الدفاع، والعلنية، وهذه الأحكام تكتسب مع الزمن طابعًا تفسيريًا واجتهاديًا يُستأنس به في الحالات المشابهة. وبهذا، يصبح الاجتهاد القضائي ليس فقط وسيلة لتطبيق القانون، بل أيضًا أداة لتطويره وتأصيل مبادئه (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

رابعًا: روح القانون والمقاصد التشريعية

عندما يكون النص القانوني غير واضح أو غير كافٍ، يمكن للقاضي الرجوع إلى روح القانون، أي إلى الهدف العام الذي قصده المشرّع عند سن القاعدة القانونية. ويتطلب هذا من القاضي فهم السياق العام للتشريع ومقاصده الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية. ويُعد الرجوع إلى روح القانون إجراءً مشروعًا ما دام القاضي لا يبتدع قاعدة جديدة بل يستكمل نقصًا أو يفسر غموضًا، مستندًا إلى المبادئ التي يقوم عليها النظام القانوني ككل (البراوي، حسن حسين، 2014. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري).

يتضح مما سبق أن المبادئ العامة تُعد مصدراً تكميلياً ومرجعًا توجيهيًا مهماً للقاضي، ولا تقل في أهميتها عن النصوص المكتوبة. وهي مستمدة من مصادر متعددة: دستورية، فقهية، قضائية، وتفسيرية، وتمثل صمام أمان لحماية العدالة ومنع الجمود التشريعي، خاصة في النوازل المستجدة التي يعجز النص عن تغطيتها. ولذلك، فإن استحضار القاضي للمبادئ العامة لا يُعد خروجًا عن القانون، بل هو امتداد لروحه ومقاصده.

المطلب الثاني: المركز القانوني للمبادئ العامة في غياب النص

تُطرح أهمية المبادئ العامة للقانون بشكل واضح عندما يواجه القاضي غيابًا للنص أو قصورًا في القاعدة القانونية المنظمة للنازلة المعروضة أمامه. ففي مثل هذه الحالات، يكون القاضي ملزمًا بعدم الامتناع عن إصدار الحكم بحجة الفراغ التشريعي، إذ أن الامتناع يعد إنكارًا للعدالة. وهنا يبرز دور المبادئ العامة بوصفها مرجعًا قانونيًا معترفًا به، يُلجأ إليه لاستكمال المنظومة القانونية وتحقيق العدالة المرجوة.

وتُمنح المبادئ العامة مركزًا قانونيًا معتبرًا في كثير من النظم القانونية، سواء من خلال النص عليها صراحةً في القوانين، أو من خلال السماح للقاضي باستخدامها كمصدر من مصادر الحكم في حال غياب النص. وقد نصت بعض التشريعات على ترتيب واضح لمصادر القاعدة القانونية، بحيث تأتي المبادئ العامة مباشرة بعد التشريع والعرف، مما يكرّس لها مركزًا قانونيًا ثابتًا ضمن الهرم القانوني (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

ويُلاحظ أن بعض الدساتير والقوانين العربية أضفت على المبادئ العامة طابعًا إلزاميًا، حيث اعتبرتها قواعد قانونية يُمكن الاستناد إليها في غياب النص، مثلما هو الحال في القانون المدني المصري والعراقي. فقد نص القانون المدني العراقي في مادته الأولى على أنه إذا لم يوجد نص تشريعي، يُرجع إلى العرف، فإن لم يوجد، فإلى قواعد العدالة، وهو ما يُفسّر غالبًا بالإحالة إلى المبادئ العامة (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

ولا يقتصر الاعتراف بالمبادئ العامة على القوانين الوضعية فقط، بل نجده أيضًا في الفقه الإسلامي، حيث تُعتبر "مقاصد الشريعة" من المبادئ الكلية التي يُحتكم إليها عند غياب النصوص، كقواعد: الضرر يزال، المشقة تجلب التيسير، العدل أساس الحكم، وغيرها من المبادئ التي تحمل قوة موجهة وتفسيرية عالية في الاجتهاد القضائي المعاصر (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية: دراسة في نطاق القضاء الوطني).

ويُبرز الاجتهاد القضائي، سواء في الدول العربية أو في القضاء الدولي، قوة المبادئ العامة باعتبارها مرجعًا حيويًا في إصدار الأحكام، ولا سيما في المحاكم الدستورية، حيث يُمكن للمبدأ العام أن يُستخدم لتفسير غاية النصوص الدستورية نفسها أو لحسم قضايا غير منصوص عليها بشكل مباشر. ويُلاحظ أن كثيرًا من الأحكام استندت إلى مبادئ عليا كالمساواة أمام القانون، وحرية التعبير، وكرامة الإنسان، حتى في غياب تشريع تفصيلي يُنظّم ذلك (البراوي، حسن حسين، 2014. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري).

ويُستفاد من هذه الممارسات القضائية أن المبادئ العامة لا تُعد حلاً اضطراريًا مؤقتًا لغياب النص، بل هي جزء لا يتجزأ من المنظومة القانونية، وتُمارس دورًا تأسيسيًا في الحفاظ على التوازن بين سلطة القانون وروح العدالة. كما أنها تتيح للقاضي فرصة لملء الفجوات التشريعية بطريقة منسجمة مع القيم الكلية للنظام القانوني دون خرق لمبدأ الشرعية.

إن المركز القانوني للمبادئ العامة يكتسب أهمية خاصة في ظل التوسع التشريعي والتعقيد القانوني المتزايد، إذ تمثل هذه المبادئ دعامة قضائية تسهم في تجسيد العدالة الواقعية، وتمنح القاضي القدرة على الحكم في القضايا غير المنصوص عليها دون الوقوع في هوة الانطباعية أو التحكّم الشخصي. ومن خلال الاعتراف بها كمصدر من مصادر

CC BY

الحكم، تتحقق وحدة المنهج القضائي، ويُرسخ مبدأ عدم إنكار العدالة، وهو ما يعزز دور القاضي ليس فقط كمنفذ للقانون، بل كحارس لمبادئه العليا.

المطلب الثالث: حدود مشروعية اعتماد القاضي على المبادئ العامة

يتمتع القاضي في كثير من الأنظمة القانونية بسلطة تقديرية تمكّنه من اللجوء إلى المبادئ العامة في الحالات التي لا تسعفه فيها النصوص التشريعية، سواء لعدم وجود نص أو لغموضه. غير أن هذه السلطة لا تُترك مطلقة، بل تُقيَّد بضوابط قانونية ومنهجية، لضمان عدم انحراف القاضي عن مبدأ الشرعية، أو الوقوع في التفسير المتجاوز للقانون. ومن ثم، فإن مشروعية اعتماد القاضي على المبادئ العامة ترتبط بحدود قانونية دقيقة تحفظ للتفسير مرجعيته، وتمنع استخدام المبادئ كأداة لتكريس أهواء أو قناعات ذاتية.

أول هذه الضوابط، هو أن يكون اللجوء إلى المبادئ العامة حالة استثنائية وليست أصلية، أي لا يصح استخدام المبادئ طالما يوجد نص قانوني واضح وصريح قابل للتطبيق. وهذا ما تؤكده القواعد الفقهية والتقنينات الحديثة، حيث يُفترض بالقاضي الالتزام بحرف النص متى وُجد، ولا يلجأ إلى غيره إلا عند غيابه أو تعذّر فهمه (فريمان، صموئيل، 2015. اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجًا).

ثانيًا، يجب أن تكون المبادئ التي يعتمد عليها القاضي منبثقة من النظام القانوني ذاته، سواء من روحه أو من المصادر الرسمية المعترف بها، كالدستور، والتشريع، والاجتهاد القضائي المستقر. أما المبادئ التي لا تنسجم مع البنية القانونية للدولة أو تتعارض مع سياقها الدستوري، فلا يمكن الاعتداد بها، حتى لو بدت عادلة أو منصفة في ظاهرها (بيراني، عبدالرحمن، 2024. القيمة الدستورية لحرية التعبير).

ثالثًا، ينبغي أن يكون تطبيق المبادئ العامة متوازنًا مع مقتضيات العدالة الإجرائية، فالقاضي، عند تفسيره للنصوص أو استكماله للفراغ، ملزم بمراعاة ضمانات المحاكمة العادلة، وحقوق الدفاع، ومبدأ حياد القاضي. فلا يجوز مثلًا أن يُطبق مبدأ معين يؤدي إلى تمييز أو إخلال بالمساواة بين الخصوم، أو يؤدي إلى إهدار حق الدفاع، لأن ذلك يُعد انحرافًا عن روح العدالة (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

كما يشترط أن يكون اعتماد القاضي على المبادئ العامة مبررًا تعليليًا واضحًا في منطوق الحكم، حيث يُعد تبرير الحكم من ضمانات سلامة الاجتهاد القضائي. فالحكم الذي يستند إلى مبدأ عام يجب أن يُبيّن لماذا تم الاعتماد عليه، وما العلاقة بينه وبين الواقعة المعروضة، وهل توجد سابقة قضائية أو نص دستوري يدعم هذا الاتجاه. وفي غياب هذا التبرير، يُعد الحكم معرضًا للنقض أو الإلغاء لافتقاده إلى الأساس القانوني السليم (الغمادي، عبدالله أحمد، ونادية، 2021. دور المعلمين في تنمية القيم الأخلاقية).

وأخيرًا، يجب أن يكون تطبيق المبادئ العامة في إطار احترام مبدأ الفصل بين السلطات، فلا ينبغي للقاضي أن يُدخل في اجتهاده ما يُعد تشريعًا جديدًا أو تقييدًا لسلطة المشرّع، لأن ذلك يُعتبر تعديًا على الاختصاص التشريعي. فالمبادئ العامة تُستخدم لسد الفراغ أو لتفسير الغموض، وليس لإنشاء قواعد جديدة لم يرد بها نص (الحسني، إسماعيل، 1995. نظرية المقاصد عند ابن عاشور).

إن اعتماد القاضي على المبادئ العامة ليس أمرًا اعتباطيًا أو مفتوحًا، بل هو محكوم بضوابط قانونية وأخلاقية تضمن ألا يتحول الاجتهاد إلى تشريع، أو الرأي الشخصي إلى قاعدة قانونية. وتتجلّى مشروعية هذا الاعتماد في مراعاة القاضي للتدرج في مصادر القانون، وانسجام المبادئ مع البنية القانونية، والاحتكام إلى مقاصد العدالة لا إلى التصورات الذاتية. وبهذا، تتحقق العدالة المرنة ضمن إطار من الشرعية المحكمة.

المبحث الثاني: الأخلاق القضائية كركيزة في توجيه القاضي

المطلب الأول: مفهوم الأخلاق القضائية وأسسها الفلسفية

تُعد الأخلاق القضائية من أهم المقومات التي تقوم عليها السلطة القضائية في الدول الحديثة، لما تمثله من أساس متين يضبط سلوك القاضي ويوجه قراراته ويضفي المشروعية على أحكامه. فالقانون وحده لا يكفي لضمان العدالة، بل لا بد من قيم أخلاقية تحكم القاضي ذاته وتضبط ضميره المهني، سواء في سلوكه داخل المحكمة أو خارجها.

وتُعرف الأخلاق القضائية بأنها: "جملة المعايير والضوابط السلوكية التي يجب أن يتحلى بها القاضي، وتضبط تصرفاته عند أداء وظيفته، بما يضمن تحقيق العدالة، وتعزيز ثقة الجمهور في الجهاز القضائي" (الغمادي، عبدالله أحمد، نادية، 2021. دور المعلمين في تنمية القيم الأخلاقية). هذه القيم لا تُصاغ في نصوص قانونية جامدة فحسب، بل تُستقى من الموروث القيمي للمجتمع، ومن أعراف وتقاليد المؤسسة القضائية ذاتها، كما تتطور عبر الاجتهادات والسوابق القضائية ومواثيق السلوك المهني المعتمدة.

في الأدبيات الفلسفية، لطالما ارتبطت وظيفة القضاء بفكرة "العدالة الأخلاقية" أكثر من كونها مجرد تطبيق ميكانيكي للنص. وقد نصّت نظرية "العدالة كإنصاف" التي بلورها الفيلسوف جون رولز، على أن "شرعية المؤسسة القضائية تقوم على إخلاص القاضي لفكرة التوازن، وحياده الأخلاقي الكامل في النظر إلى الخصوم، وقدرته على الفصل في النزاع دون تحامل أو انحياز" (فريمان، صموئيل، 2015. اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجًا). هذه النظرة تجعل من الأخلاق القضائية جزءًا لا يتجزأ من العدالة كمفهوم فلسفي وليس فقط كقاعدة قانونية.

وقد أكد الفقه القانوني المقارن أن القيم الأخلاقية المطلوبة من القاضي تشمل: النزاهة، الحياد، الحكمة، الاتزان، الانضباط، وضبط النفس، والقدرة على احترام حقوق الخصوم، وعدم استغلال المنصب القضائي لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية. وفي هذا السياق، تنص مواثيق السلوك القضائي المعتمدة في عدة دول، على أن "على القاضي أن يتجنب، في سلوكه العام والخاص، كل ما من شأنه أن يثير الشك في استقلاله أو نزاهته" (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

وفي البيئة القضائية الإسلامية، تتجلى الأخلاق القضائية بصورة واضحة من خلال شروط تولية القضاء، كما جاءت في كتب أصول الفقه والقضاء، حيث يُشترط في القاضي: العدالة، الأمانة، الورع، حسن السيرة، وضبط النفس، والقدرة على تحمّل الأمانة. وقد ورد في كتاب نظرية المقاصد عند ابن عاشور: "القضاء لا يُعهد إلا لمن اجتمعت فيه الكفاية والعدالة، فإن اختلّ أحد الشرطين اختلّت العدالة، وفسد الحكم" (الحسني، إسماعيل، 1995. نظرية المقاصد عند ابن عاشور). وهذا يؤكد أن الأخلاق جزء من شروط الأهلية القضائية، وليست مجرد تزكية شكلية.

CC BY

كذلك، فإن الفقه الدستوري الحديث يربط بين نزاهة القاضي وسلامة النظام القانوني برمّته، لأن الخلل في الجانب الأخلاقي للسلوك القضائي يُنتج بالضرورة خللاً في ثقة الناس بالمؤسسات، ويُفقد الأحكام قوتها المعنوية. وقد جاء في دراسة بعنوان تعارض المصالح في الدولة والمجتمع ما نصه: "حين يُنظر إلى القاضي كمجرد منفذ لتعليمات السلطة أو كمستفيد من منصبه، فإن مكانة القانون تنهار، ويتحول القضاء من سلطة مستقلة إلى أداة صراع" (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

كما يظهر الجانب الفلسفي للأخلاق القضائية في وظيفتها الضبطية لسلوك القاضي في حالات غياب النص، أو في استخدام السلطة التقديرية، حيث لا يُمكن الاعتماد فقط على الفهم الحرفي للنصوص القانونية، بل لا بد من "إرادة نزيهة"، كما وصفها بعض الفقهاء، تتجه لتحقيق العدل لا لإرضاء الأطراف أو الرأي العام (بيراني، عبدالرحمن، 2024. القيمة الدستورية لحرية التعبير).

إضافة إلى ذلك، فإن الأخلاق القضائية تمثل خط الدفاع الأول ضد تعارض المصالح والفساد القضائي، إذ لا يُمكن لكل النظم الإجرائية أن تمنع القاضي من إساءة استخدام سلطته، ما لم يكن هناك ضمير مهني راسخ، يُرشده ويضبط قراراته. وقد أظهرت دراسة تحليلية لممارسات القضاء في بعض الأنظمة العربية أن "تكرار تدخل القضاة في قضايا خارج اختصاصهم، أو استخدام نفوذهم للضغط الاجتماعي، يمثل إخلالًا جوهريًا بمبدأ استقلال القضاء، وانتهاكًا لمبدأ الأخلاق القضائية" (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

إن الأخلاق القضائية ليست مظهرًا تكميليًا لمهنة القاضي، بل هي جزء جوهري في تعريفه المهني والوظيفي. وهي التي تضمن أن السلطة التقديرية لا تتحول إلى تعسف، وأن الاجتهاد لا يُستغل لتكريس الانحياز. فالقانون بلا أخلاق يتحول إلى أداة شكلية، أما القاضي الأخلاقي فهو الضامن الوحيد لتحقيق العدالة الحقيقية، القائمة على الإنصاف، والنزاهة، والضمير المستقل.

المطلب الثاني: معايير السلوك القضائي في النظم المقارنة

تُشكّل معايير السلوك القضائي أداة تنظيمية هامة لضمان نزاهة واستقلال القضاة، وقد اعتمدت معظم النظم القانونية في العالم مواثيق أخلاقية تحدد ما يجب أن يكون عليه سلوك القاضي داخل المحكمة وخارجها، بهدف ترسيخ ثقة الجمهور بالقضاء، ومنع تعارض المصالح، وضمان الالتزام بالمبادئ الدستورية في إدارة العدالة.

تنص مبادئ بانغلور للسلوك القضائي، المعتمدة دوليًا، على ستة مبادئ أساسية تشكّل الإطار الأخلاقي لعمل القاضي: الاستقلال، النزاهة، الحياد، الكفاءة، الالتزام، والسلوك المناسب. وتنص الوثيقة في مادتها الأولى على أن:

"استقلال القضاء ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لضمان المحاكمة العادلة، وحماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون" (United Nations, 2002). Bangalore Principles of Judicial Conduct .

وهذا يوضح أن استقلال القاضي لا يكتمل إلا باحترامه للمعايير الأخلاقية التي تحفظ حياده وتُبعده عن التأثيرات الشخصية أو المؤسسية.

في النموذج المصري، نصّ ميثاق الشرف القضائي الصادر عن نادي قضاة مصر، على أن القاضي ملزم بـ"السلوك بما يحفظ هيبة القضاء، وأن يتجنب كل ما من شأنه إثارة الشك في حياده، سواء في عمله أو في سلوكه العام". ويؤكد الميثاق أن القاضي يجب أن يكون قدوة في تحليه بالحكمة والاتزان، وألا يستخدم سلطته لتحقيق مصالحه الشخصية أو مصالح الغير (نادي قضاة مصر، 2006. ميثاق الشرف القضائي).

وفي النظام المغربي، جاء في القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية أن القاضي مطالب بـ"احترام السر المهني، والتحفظ، وتجنب كل ما يمكن أن يمس باستقلاله، أو يمس بثقة المتقاضين في القضاء". كما يحدد القانون في المادة 106 مجموعة من الالتزامات الأخلاقية من بينها: الترفع عن العلاقات المصلحية، والامتناع عن التصريحات السياسية، والحفاظ على كرامة المنصب القضائي (المملكة المغربية، 2016. القانون التنظيمي 100.13).

هذه النصوص تبيّن أن المعايير الأخلاقية للقاضي ليست اختيارية، بل منصوص عليها قانونًا ويترتب على مخالفتها جزاءات تأديبية.

أما في فرنسا، فقد أصدرت المجلس الأعلى للقضاء وثيقة بعنوان Charte de déontologie des magistrats، والتي نصّت على أن القاضي يجب أن يتحلى بخصال "الكرامة، النزاهة، الموضوعية، الاستقلال الذهني، وضبط النفس"، وأن "الظهور بمظهر الحياد لا يقل أهمية عن ممارسة الحياد ذاته" (Conseil Supérieur de la Magistrature, 2010). Charte de déontologie .

هذا المبدأ يوضح بجلاء أن الأخلاق القضائية لا تقتصر على الباطن، بل تشمل أيضًا المظهر والسلوك العام الذي يكوّن انطباع الجمهور عن الحياد والاستقلال.

وفي السياق الدولي، تؤكد لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا أن السلوك القضائي ينبغي أن يُبنى على "قيم الشفافية والامتناع عن التصرفات التي تخلق تضاربًا في المصالح، وتطبيق الصرامة في التفاعل مع الإعلام أو الأحزاب السياسية"، وتعتبر أن "أي تساهل في السلوك المهني يُقوّض شرعية النظام القضائي بكامله" (Venice Commission, 2015). Report on the Independence of the Judicial System .

تتفق هذه الأنظمة جميعًا، رغم اختلاف السياقات القانونية، على أن معايير السلوك القضائي تشمل ما يلي:

- الاستقلال: أن يكون القاضي حرًا في اتخاذ قراره القضائي دون تأثير داخلي أو خارجي.
- الحياد: أن لا يُظهر القاضي تحيّزًا لأي طرف، في سلوكه أو عباراته أو تعامله.
- النزاهة: الامتناع عن قبول الهدايا أو الامتيازات، أو استخدام المنصب لتحقيق مصالح شخصية.
- ضبط النفس والسلوك الشخصي: الحفاظ على هيبة القضاء، داخل وخارج المحكمة.
- الكفاءة: الحرص على تطوير المهارات القانونية والاطلاع على التشريعات والاجتهادات الجديدة.
- الشفافية: تبرير القرارات بصورة واضحة ومنطقية، واحترام حقوق الدفاع.

تُظهر مقارنة معايير السلوك القضائي في عدة نظم قانونية أن هناك شبه إجماع على أن القاضي لا يُكتفى منه بتطبيق القانون فحسب، بل يجب أن يكون نموذجًا في الانضباط الأخلاقي، والحياد، والاستقلال، والابتعاد عن أي سلوك

CC BY

يُضعف ثقة الجمهور في القضاء. وتُمثل هذه المعايير، سواء جاءت في مواثيق أو قوانين، حجر الزاوية في ضمان عدالة نزيهة لا تُخضعها الظروف أو الضغوط، بل يقودها ضمير قضائي حر وأخلاقي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الأخلاق والعدالة القضائية

لا تكتمل العدالة القضائية بمجرد الالتزام الحرفي بالنصوص القانونية، وإنما تستوجب حضورًا فعّالًا للأخلاق القضائية في وجدان القاضي وممارساته. فالقاضي هو الطرف الموكول إليه مسؤولية إنزال العدالة في الواقع، وتفسير النصوص وتطبيقها في ضوء الوقائع، ولا يمكن أن يكون هذا التطبيق عادلًا ما لم يُبْنَ على منظومة أخلاقية داخلية تضبط اختياراته وسلوكياته.

لقد أكدت وثيقة مبادئ بانغلور للسلوك القضائي على هذه العلاقة الجوهرية، حين نصّت على أن:

"نزاهة القاضي شرط مسبق لتحقيق العدالة، وغيابها يؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في النظام القانوني، ويُهدد مبدأ سيادة القانون ذاته" (United Nations, 2002). Bangalore Principles of Judicial Conduct .

وهذا يوضح أن العدالة ليست فقط في مضمون الحكم، بل في الطريقة التي يُصدر بها القاضي حكمه، ومدى استقلاله ونزاهته عند القيام بذلك.

وتُجمع النظم القانونية الحديثة على أن الأخلاق القضائية تشكل البنية الأساسية للثقة المتبادلة بين القضاء والمجتمع، وهي ما يُضفي على الأحكام شرعية معنوية تتجاوز مجرد الصحة الشكلية. وقد ورد في ميثاق الشرف القضائي المصري أن:

"العدالة ليست قاعدة قانونية جامدة، وإنما شعور حيّ في ضمير القاضي، لا يتحقق إلا عندما يكون الحكم نتيجة لتجرد القاضي ونزاهته وبعده عن الأهواء" (نادي قضاة مصر، 2006. ميثاق الشرف القضائي).

من ناحية فلسفية، اعتبر جون رولز أن "العدالة لا تُقاس بنتائج الأحكام فقط، بل بمدى اتساق القاضي مع ما يعتبره مبدئيًا وصحيحًا أخلاقيًا" (فريمان، صموئيل، 2015. اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجًا).

هذه الرؤية تجعل الأخلاق ركنًا داخليًا من أركان العدالة، وتمنع اختزال القاضي في مجرد منفذ للنصوص، بل تجعل منه فاعلًا عقلانيًا وأخلاقيًا في آنٍ واحد.

ويؤكد الفقه الإسلامي على هذا التكامل بين الأخلاق والعدالة، حيث جاء في كتب القضاء أن:

"منصب القضاء أمانة عظيمة لا تُؤدى بحقها إلا لمن كان تقيًا، عادلًا، حسن الخُلق، بعيدًا عن الطمع، صبورًا على الناس، وقادرًا على مقاومة ضغوط السلطان" (الحسني، إسماعيل، 1995. نظرية المقاصد عند ابن عاشور).

هذا يُبرز أن العدالة في التراث الإسلامي لا تنفصل عن صفات القاضي الشخصية، بل تُبنى عليها.

كما أن الأخلاق القضائية تُسهم في تجنب التعسف في استخدام السلطة التقديرية، والتي تُعتبر من أخطر مواطن الانزلاق داخل العملية القضائية. فحين لا يكون النص حاسمًا، يبرز دور ضمير القاضي وأخلاقه، لتجنب الانحراف أو الانحياز. وقد ورد في تقرير لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا أن:

CC BY

"السلطة التقديرية تُصبح عبئًا على العدالة عندما لا تُضبط بالأخلاق القضائية، ولا يُمكن للاجتهاد أن يكون مشروعًا دون خلفية نزيهة ومحايدة" (Venice Commission, 2015. Report on the Independence of the Judicial System).

من جانب آخر، فإن العلاقة بين الأخلاق والعدالة لا تتجلى فقط في الأحكام القضائية، بل في مجمل السلوك القضائي، بدءًا من احترام المتقاضين، وإدارة الجلسات، والامتناع عن إظهار التحيّز أو الغضب، وانتهاءً بكيفية تسبيب الأحكام. وقد أشارت وثيقة الميثاق المغربي لأخلاقيات القضاة إلى أن القاضي يجب أن "يتجنب التعالي أو الغطرسة، ويُظهر الاحترام لجميع من يتعامل معهم داخل المحكمة، كأحد أوجه تحقيق العدالة العملية" (المملكة المغربية، 2016. القانون التنظيمي رقم 100.13).

في المقابل، تُعد الأخلاق القضائية هي صمام الأمان عندما تُصبح النصوص نفسها عرضة للتأويل أو قابلة للتلاعب، حيث لا ينفع النص المجرد إذا خلا تطبيقه من العدالة القيمية. وقد أكد تقرير المجلس الأوروبي للقضاة أن:

"الالتزام بالأخلاق لا يُعد رفاهًا في السلك القضائي، بل ضرورة لشرعية أي قرار يصدر عن القاضي، لأن القانون دون أخلاق يُمكن أن يُستخدم كأداة للظلم" (European Network of Councils for the Judiciary, 2019. Judicial Ethics Report).

يتضح من خلال التجارب المقارنة والرؤى الفقهية والفلسفية أن العدالة القضائية لا تُفهم بشكل صحيح دون استحضار الأخلاق القضائية كمكون أساسي فيها. فالأحكام التي تُبنى على النص وحده، دون روح أخلاقية تضبطها، قد تتحول إلى ظلم مقنن. وبالمقابل، فإن الأخلاق دون إطار قانوني يمكن أن تؤدي إلى فوضى قضائية. وبالتالي، فإن العلاقة بين الأخلاق والعدالة القضائية علاقة تكاملية، حيث تضبط الأولى الثانية، وتمنحها شرعية معنوية، وتُعيد الثقة إلى وظيفة القضاء باعتبارها مسؤولية إنسانية قبل أن تكون وظيفة رسمية.

الفصل الثاني: التفاعل العملي بين المبادئ والأخلاق في توجيه الأحكام القضائية

المبحث الأول: حدود السلطة التقديرية للقاضي بين النص والمبدأ

المطلب الأول: السلطة التقديرية كأداة تفسير

تُعد السلطة التقديرية من أبرز الأدوات التي يستخدمها القاضي في تفسير النصوص القانونية وتطبيقها، خاصة في الحالات التي يتسم فيها النص بالغموض أو العمومية أو يحتمل أكثر من معنى. ومن ثم، فهي تمثّل امتدادًا لاجتهاد القاضي في ملء الفراغ التشريعي أو توجيه النص نحو غايته العدلية.

وتُعرف السلطة التقديرية بأنها: "الحق الذي يملكه القاضي في اختيار الحل القانوني الأنسب من بين حلول متعددة، في ضوء معطيات الواقعة وظروفها الخاصة، حين لا يفرض عليه المشرع مسارًا محددًا" (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

هذا التعريف يبيّن أن التقدير القضائي ليس تحكّمًا خارج النص، بل تفصيل داخلي له وفق آليات قانونية محددة.

في كثير من النظم القانونية، يُعتبر منح القاضي سلطة تقديرية وسيلة لإضفاء المرونة على القواعد القانونية، حيث يصعب على المشرّع أن يتنبأ بجميع الحالات الواقعية. ولهذا، يترك في بعض الأحيان ألفاظًا عامة مثل: "ظروف استثنائية"، "مصلحة الطفل"، "ما تراه المحكمة مناسبًا"، ما يفتح المجال أمام القاضي لاستخدام تقديره لفهم النص وتطبيقه على الحالة الواقعية (البراوي، حسن حسين، 2014. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري).

وتتجلّى أهمية السلطة التقديرية خاصة في مجال القانون المدني، أين يكون القاضي مدعوًا لتقدير مدى توافر حسن النية، أو مدى جسامة الضرر، أو مدى تعسف أحد الأطراف في استخدام الحق. هذه التقديرات لا تُحدّد رياضيًا، بل تعتمد على ملكة القاضي وقدرته على الموازنة بين الوقائع والنصوص (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

كما أن تفسير النصوص ذات الطابع القيمي، مثل تلك المرتبطة بالكرامة الإنسانية، أو الأمن العام، أو النظام العام، يتطلب من القاضي استحضار المبادئ القانونية العليا والأخلاقية، ليُفعّل سلطته التقديرية بشكل يضمن عدم المساس بالمصلحة العامة (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية).

وقد أكد بعض فقهاء القانون أن "السلطة التقديرية ليست فقط ضرورة عملية، بل تعبير عن ثقة النظام القانوني في القاضي، وإيمان المشرّع بأن القاضي شريك في إنتاج المعنى القانوني لا مجرد ناقل له" (فريمان، صموئيل، 2015. اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجًا).

هذا يُشير إلى أن التقدير ليس تغوّلًا على سلطة المشرّع، بل هو آلية تفسيرية تشتغل داخل منطق النص وروحه.

غير أن ممارسة هذه السلطة التقديرية مشروطة بقيود، أهمها: عدم الخروج عن مقاصد النص، والالتزام بالمبادئ العامة، واحترام الثوابت الدستورية، وتقديم تعليل قانوني واضح ومُبرّر للحكم. إذ أن الغموض أو الغياب في التعليل يُفقد التقدير مشروعيته ويُعرّض الحكم للنقض (بيراني، عبدالرحمن، 2024. القيمة الدستورية لحرية التعبير).

كما أن هذه السلطة تصبح خطرة عندما تُستخدم لتبرير الانحياز، أو لتجاوز إرادة المشرّع، أو لخلق قاعدة قانونية جديدة من قبل القاضي. وقد ورد في ميثاق الشرف القضائي المصري أن "القاضي الذي يستخدم سلطته في غير محلها، أو يُخضع النص لرأيه المجرد، يُعد قد تجاوز صلاحياته وأضرّ بثقة الجمهور بالقضاء" (نادي قضاة مصر، 2006. ميثاق الشرف القضائي).

تُعد السلطة التقديرية وسيلة أساسية في يد القاضي لفهم النصوص وتكييفها، وليست سلطة مطلقة، بل مُقيّدة بحدود النص وروحه والمبادئ القانونية العامة. إنها سلطة تُمارَس في منطقة التماس بين القانون والعدالة، وتُبرز الدور الإبداعي للقاضي في تفسير القانون، بشرط ألا تتحوّل إلى ذريعة للانحراف أو للتحكّم الشخصي. وبهذا، تظل السلطة التقديرية أداة تفسيرية مشروعة، عندما تُمارَس بميزان الضمير المهني، والمعايير القانونية الصارمة.

المطلب الثاني: ضوابط استخدام المبادئ العامة عند وجود نص غامض

يُعد غموض النص القانوني من أبرز الحالات التي تدفع القاضي إلى الاستعانة بالمبادئ العامة لتفسيره أو تكييفه، من أجل الوصول إلى حكم منصف يتماشى مع روح التشريع ومقاصده. إلا أن هذا الاستخدام ليس مطلقًا، بل محكوم بجملة من الضوابط التي تضمن التوازن بين احترام إرادة المشرع وعدم الانزلاق إلى استبدال القانون برأي القاضي.

أول هذه الضوابط أن يلجأ القاضي إلى المبادئ العامة فقط عند تحقق الغموض الحقيقي، لا الظاهري. أي أن النص لا يكون واضحًا أو قاطعًا في معناه، ولا يُمكِّن القاضي من تطبيقه بشكل مباشر دون تأويل. وقد ورد في دراسة تحليلية بعنوان الدور الإيجابي للقاضي في تفسير النصوص:

"لا يجوز إهدار النص لمجرد صعوبة فهمه، بل يجب بذل الجهد لاستجلاء معناه من خلال أدوات التفسير التقليدية قبل استدعاء المبادئ العامة" (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

هذا يعني أن المبادئ العامة ليست بديلاً عن النص، بل وسيلة لفهمه حين يُصبح قاصرًا عن الإبانة عن حكم المسألة المطروحة.

الضابط الثاني يتمثل في انسجام المبادئ المستَخدمة مع النظام القانوني العام، أي أن تكون مأخوذة من روح التشريع، أو من الدستور، أو من فقه القضاء المستقر، لا من اجتهادات شخصية لا مرجعية لها. إذ يجب أن يكون المبدأ الذي يُستخدم في تفسير النص الغامض نابعًا من مصادر قانونية معتبرة. وقد جاء في الحماية الدستورية لفكرة النظام العام:

"لا تُعد المبادئ العامة مصادر تشريع جديدة، بل أدوات تفسير قائمة على ثوابت دستورية أو فقهية، ولا يصح اعتماد مبدأ يتعارض مع قاعدة آمرة" (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

الضابط الثالث هو مبدأ التناسب والتوازن بين المبدأ المستخدم والواقعة المنظورة، فلا يجوز للقاضي أن يُسقِط مبدأ عام بطريقة جامدة أو آلية، بل لا بد من مراعاة خصوصية النزاع. وفي هذا السياق، ورد في دراسة تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري:

"المبدأ العام، حين يُطبق في السياق القضائي، لا بد أن يخضع لميزان الضرورة والعدالة، وإلا تحوّل إلى أداة قهر قانوني جديدة" (البراوي، حسن حسين، 2014. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري).

المعنى هنا أن القاضي يملك سلطة مرنة، ولكنها محكومة بحدود تَحول دون المبالغة أو التعسف.

ومن الضوابط المهمة أيضًا أن يُقدّم القاضي تعليلًا قضائيًا واضحًا ومقنعًا عند استخدامه للمبدأ العام، يبيّن فيه سبب تفضيله هذا المبدأ دون غيره، ومدى علاقته بالنص الغامض والواقعة المعروضة. وقد أكّد ميثاق الشرف القضائي المصري على هذه القاعدة:

"الاجتهاد القضائي الذي لا يقوم على تسبيب واضح، وتفسير مدعوم بالأسس القانونية، يُعد معرضًا للنقض، ويُضعف من مكانة القاضي ومؤسسته" (نادي قضاة مصر، 2006. ميثاق الشرف القضائي).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأنظمة القضائية – مثل النظام الفرنسي – تشترط على القاضي أن يُفسر النص الغامض أولًا وفقًا للمنطق الداخلي للتشريع، فإن تعذر ذلك، فبإمكانه الاستعانة بالمبادئ العامة شريطة أن تكون متكرّرة الظهور

في الاجتهاد القضائي، أو مستخلصة من الفقه الدستوري أو الفقه القانوني المستقر (Conseil d'État, 2018 . Rapport sur la sécurité juridique).

كما أن التحفّظ والحياد يجب أن يظلا مرافقين للقاضي أثناء لجوئه للمبادئ، لأن استخدامها بشكل متكرر قد يُفهم على أنه رغبة في تجاوز النصوص أو تسييس القرار القضائي، مما يُفقد المؤسسة القضائية حيادها في نظر المتقاضين (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

إن استخدام المبادئ العامة في تفسير النص الغامض يُعد ضرورة قضائية، ولكنه لا يُفهم إلا ضمن إطار ضوابط محددة: تحقق الغموض الحقيقي، انسجام المبدأ مع البنية القانونية، التناسب مع الواقعة، التسبيب الواضح، والحياد المهني. وبهذه الضوابط، يتحقق التوازن بين احترام النص وضرورات تحقيق العدالة، ويُحافَظ على شرعية الاجتهاد القضائي كآلية تكميلية لا تجاوزية.

المطلب الثالث: دور المبادئ في تطوير الاجتهاد القضائي

يُعد الاجتهاد القضائي من الوسائل الفاعلة التي أسهمت في تطوير النظم القانونية، وتكييفها مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد كان للمبادئ العامة دور محوري في هذا المسار، من خلال إمداد القاضي بمرجعية مرنة تُمكّنه من تجاوز جمود النص وتفسيره على نحو يخدم روح القانون وأهدافه.

إن المبادئ العامة، بحسب الفقه القانوني، لا تنفصل عن القانون المكتوب، بل تُعد امتدادًا لقيمه الأساسية ومقاصده الكبرى. وقد نصّت وثيقة مبادئ بانغلور للسلوك القضائي على أن:

"القاضي، حين يجد النص عاجزًا عن تقديم حل عادل، ملزم باللجوء إلى المبادئ العامة التي تكوّن البنية الأخلاقية للنظام القانوني" (United Nations, 2002. Bangalore Principles of Judicial Conduct) .

هذه الإشارة توضح أن المبادئ ليست خارج القانون، بل داخله، بل وتؤسس لأحد مصادر تطوره.

لقد أسهمت المبادئ العامة في تشكيل معالم العديد من الاجتهادات القضائية التأسيسية، خصوصًا في القضايا التي لا يسعها النص أو التي ظهر فيها قصور تشريعي. ومن أبرز المجالات التي اتضح فيها هذا الدور، قضايا الحقوق الأساسية، وحماية المصلحة العامة، وتنظيم العلاقة بين الحريات الفردية ومتطلبات النظام العام (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

وفي الأنظمة المدنية، مثل النظام الفرنسي، لعبت المبادئ العامة دورًا رئيسيًا في ظهور نظريات قانونية جديدة من خلال القضاء، مثل "نظرية التعسف في استعمال الحق"، و"مسؤولية الدولة عن الأعمال الإدارية"، وكلها تم تأسيسها أولًا قضائيًا، بالاستناد إلى مبادئ مثل حسن النية، وعدم الإضرار بالغير، والمصلحة العامة (Conseil d'État, 2018. Rapport sur la sécurité juridique) .

وقد أكد محمد عدنان الزبر في دراسته عن العدالة الجنائية الدولية، أن "القضاء الدولي يعتمد بشكل جوهري على المبادئ العامة، لا بوصفها بدائل للنصوص، بل كإطار معياري يُفسّر بها القانون الجنائي الدولي في ظل غياب قانون وطني جامع" (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية).

هذا يؤكد أن المبادئ العامة قادرة على لعب دور تأسيسي في بيئات قانونية غير مكتملة، بل وتُسهم في التوحيد القضائي بين مختلف المرجعيات.

وقد ساهم اعتماد المبادئ العامة كذلك في تكريس بعض الاتجاهات الفقهية الحديثة، من خلال قرارات قضائية اعتُمد فيها مبدأ المساواة أو الكرامة أو حسن النية، رغم غياب نص واضح. وهذا ما حدث، مثلًا، في بعض المحاكم الدستورية العربية، التي قررت عدم دستورية بعض النصوص بناء على مخالفتها للمبادئ العامة التي يستند إليها الدستور، ولو لم يُنص عليها صراحة (بيراني، عبدالرحمن، 2024. القيمة الدستورية لحرية التعبير).

كما أن المبادئ العامة تؤدي وظيفة "التنقيح المستمر" للقانون، حيث تسمح للقاضي بتجاوز النصوص التي أصبحت غير مواكبة للتطور المجتمعي، وذلك من خلال تفسيرها بما يتماشى مع المستجدات، في ضوء مبدأ العدالة أو حسن النية أو مبدأ تكافؤ الفرص (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

ويرى بعض الفقه أن "الاجتهاد القضائي لا يُمكن أن ينمو في بيئة قانونية جامدة، وإنما في إطار مفتوح يستوعب المبادئ العامة بوصفها مرجعية مرنة، تُمكّن القضاء من ابتكار الحلول دون المساس بالشرعية" (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

تُعتبر المبادئ العامة عنصرًا محوريًا في تطوير الاجتهاد القضائي، إذ توفر للقاضي أداة مرجعية تستوعب الفراغات التشريعية، وتسمح بتفسير النصوص وفقًا لروح العدالة. ومن خلال هذه المبادئ، تطورت العديد من النظريات القانونية والاجتهادات الفقهية، وظهرت حلول قضائية لم تكن مذكورة في التشريع. إن المبادئ، بهذا المعنى، لا تنتمي فقط إلى ميدان التنظير، بل تمثل ركيزة إبداعية في يد القضاء، تُفعّل النص، وتُجدّد معناه، وتُؤسس لعدالة مستمرة التكيّف والتطور.

المبحث الثاني: تطبيقات قضائية على دور المبادئ والأخلاق في الأحكام

المطلب الأول: نماذج من القضاء العربي

شهد القضاء العربي تطبيقات متعددة لأحكام استندت بشكل جزئي أو كلي إلى مبادئ عامة وأخلاقية، إمّا لتفسير النصوص القانونية، أو لملء فراغ تشريعي، أو لتحقيق العدالة في ظل غموض النص أو قصوره. وتبرز هذه النماذج في العديد من الأنظمة القضائية العربية، التي لم تتردّد في تفعيل القيم القانونية العليا والمبادئ المستقرة في الوجدان القانوني والقضائي.

في القضاء المصري، صدر حكم عن محكمة النقض بتاريخ 15 ديسمبر 1994، قضى ببطلان عقد إيجار لكونه قائمًا على "استغلال حاجة المستأجر وجهله"، بالرغم من أن النصوص القانونية لم تكن تُجيز ذلك صراحة في حينه، إلا أن المحكمة استندت إلى مبدأ عدم جواز التعسف في استعمال الحق، ومبدأ العدالة التعاقدية (مجموعة مؤلفين، 2017. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع).

يظهر من هذا الحكم أن المحكمة اعتبرت العدالة مبدأ فوق نصي، وأداة لتقييد تطبيق حرفي غير عادل للعقد.

وفي القضاء المغربي، أصدرت محكمة النقض (الرباط) حكمًا عام 2018 بشأن نزاع إداري بين موظف ومرفق عام، أكّدت فيه أن "قرار الإدارة المتخذ بإنهاء التعاقد دون تبرير واضح يُعد إخلالًا بمبدأ الإنصاف والشفافية"، رغم أن التشريع الإداري المغربي يجيز ذلك صراحة. المحكمة استندت إلى مبدأ المشروعية الأخلاقية للإدارة، كامتداد لقواعد حسن النية (المملكة المغربية، 2016. القانون التنظيمي رقم 100.13).

وفي القضاء العراقي، أصدرت محكمة التمييز الاتحادية قرارًا شهيرًا عام 2010 بشأن النزاع بين دائن ومدين، حيث طالبت المحكمة بإبطال جزء من الفوائد التعاقدية، معتبرة أن سعر الفائدة المرتفع يتعارض مع مبدأ العدالة والتوازن الاقتصادي بين الطرفين، واستندت إلى القواعد العامة في الفقه المدني، دون أن يكون هناك نص محدد يمنع ذلك (شوكة، عبد الرضا جابر، 2011. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها).

من جهة أخرى، لعبت المبادئ الأخلاقية دورًا بارزًا في قضاء الأحوال الشخصية. ففي حكم صادر عن محكمة استئناف عمان (الأردن) سنة 2017، قضت المحكمة بقبول دعوى نفقة استثنائية مستندة إلى مبدأ الرفق بالضعفاء، رغم أن النصوص لم تكن تُجيز النفقة في تلك الحالة بشكل مباشر، حيث جاء في حيثيات الحكم: "لا يُعقل أن يُترك الطفل بلا نفقة بحجة فراغ النص، ومبدأ الرحمة هو أحد مصادر الاجتهاد القضائي في مسائل الأسرة" (العكيلي، علي مجيد، والظاهري، لمى علي، 2018. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام).

كما يتجلى دور المبادئ العامة في الرقابة الدستورية، حيث أصدرت المحكمة الدستورية المصرية حكمًا بعدم دستورية نص قانوني يسمح باحتجاز الصحفيين احتياطيًا، رغم وجود نص واضح، وذلك استنادًا إلى مبدأ الحرية كأصل، والتقييد كاستثناء، معتبرة أن "الحرية لا تُقيد إلا بقدر الضرورة، وأي نص يخالف ذلك يُعد مصادمًا لجوهر الدستور" (بيراني، عبدالرحمن، 2024. القيمة الدستورية لحرية التعبير).

في الجانب الجنائي، اعتمدت محكمة الجنايات في بيروت في أحد أحكامها سنة 2015 على المبدأ الأخلاقي في التناسب بين الجريمة والعقوبة، حيث خفّفت الحكم بحق متهم بحيازة مخدرات بسيطة بسبب "ظروفه الإنسانية، وسجله النظيف، وعدم تشكيله خطرًا حقيقيًا على المجتمع"، رغم أن العقوبة المقررة بالنص كانت وجوبية. استندت المحكمة إلى مبدأ الرحمة ضمن العدالة العقابية (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية).

تُبرز هذه النماذج من القضاء العربي أن المبادئ العامة والأخلاق القضائية ليست مجرّد خلفية نظرية، بل أدوات عملية فعّالة تُستخدم لترسيخ العدالة، وموازنة تطبيق النصوص مع الواقع الاجتماعي والإنساني. وتكمن أهمية هذه الممارسات في أنها تعبّر عن حيوية المنظومة القضائية، وقدرتها على التجدد والتكيف، بما يحفظ جوهر العدالة، ويُرسخ الثقة المجتمعية في حيادية ونزاهة القضاء.

المطلب الثاني: نماذج من القضاء الدولي أو الدستوري

تُظهر العديد من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية والدستورية أن المبادئ العامة والأخلاق القضائية تشكل جزءًا لا يتجزأ من البنية القانونية التي توجه تفسير النصوص، وتضمن اتساقها مع العدالة والكرامة الإنسانية. فهذه

المبادئ، وإن لم تُنص في دساتير بعض الدول أو في الاتفاقيات الدولية نصًا حرفيًا، إلا أنها تُمثل أرضية مرجعية للفصل في النزاعات الكبرى التي تتجاوز حدود القانون المكتوب.

في القضاء الجنائي الدولي، اعتمدت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، في قضية توماس لوبانغا دايلو، على مبدأ "عدم جواز المعاقبة بأثر رجعي"، وعلى مبدأ العدالة الإجرائية الدولية، رغم أن القانون الدولي الجنائي لا يُفصل دائمًا في الإجراءات الوطنية. وأكدت المحكمة أن "احترام كرامة المتهم جزء لا يتجزأ من العدالة، وأن الإجراءات التي تنتهك كرامته، تُعد سببًا لبطلان المحاكمة" (الزبر، محمد عدنان علي، 2022. تحقيق العدالة الجنائية الدولية).

يوضح هذا الحكم أن المبادئ الأخلاقية ليست مكمّلة للإجراءات، بل قد تكون هي الأساس الذي يُبطل الإجراءات نفسها.

أما في القضاء الدستوري الأوروبي، فقد أصدرت المحكمة الدستورية الفيدرالية في ألمانيا Karlsruhe حكمًا مهمًا عام 2020 يتعلق بتقنين القتل الرحيم euthanasia ، حيث اعتبرت المحكمة أن "الحق في تقرير المصير لا يُفهم خارج مبدأ الكرامة الإنسانية، وأن القانون الذي يمنع الشخص من إنهاء حياته بإرادته يتصادم مع هذا المبدأ" (European Decision on Assisted Suicide).2020Constitutional Court Reports, .

هنا، تجاوزت المحكمة ظاهر النص القانوني، واعتمدت على مبدأ أخلاقي عام – الكرامة – لتأسيس حكمها.

في قانون حقوق الإنسان الأوروبي، اعتمدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ECHR في قضية Dudgeon v. United Kingdom سنة 1981 على مبدأ الحق في الحياة الخاصة، رغم أن القوانين البريطانية في ذلك الوقت كانت تجرّم بعض الأفعال ضمن الحياة الخاصة. وقالت المحكمة إن "الكرامة الفردية، والحرية الشخصية، قيمتان أخلاقيتان لا يجوز التضحية بهما بحجة النظام العام وحده" (Council of Europe, 1981 ECHR Judgment Dudgeon v. UK).

وقد مثّل هذا الحكم تحولًا جذريًا في المفاهيم القانونية حول الخصوصية، نتيجة تغليب المبادئ على النصوص الموروثة.

وفي محكمة العدل الأوروبية ECJ ، اعتُمد مبدأ العدالة في المعاملة الاقتصادية في قضية شهيرة ضد شركة Google تتعلق بالحق في النسيان Right to be forgotten .واعتبرت المحكمة أن "الحق في حذف البيانات لا يتعلق فقط بالنصوص التنظيمية، بل يقوم على مبدأ احترام التوازن بين حرية التعبير وحق الإنسان في سمعته وكرامته" (European Court of Justice, 2014).Google Spain SL v. AEPD .

أما في محكمة العدل الدولية ICJ ، فقد أكدت في عدة قضايا أن مبادئ القانون الدولي العام – كعدم استخدام القوة، واحترام السيادة، وعدم التدخل – لا تكتسب قوتها من نصوص المعاهدات فقط، بل من "اعتراف ضمير المجتمع الدولي بعدالتها"، مما يجعلها في حكم "المبادئ الأخلاقية العامة المعترف بها بين الأمم المتحضرة" (ICJ Reports, 1986 Nicaragua v. United States).

وهذا يضع الأخلاق في مصاف المصادر شبه الرسمية للقانون الدولي العام.

وقد أصدرت المحكمة الدستورية العليا في جنوب إفريقيا قرارًا مهمًا عام 1995 في قضية S v. Makwanyane حول إلغاء عقوبة الإعدام، وقررت المحكمة أن هذه العقوبة تتعارض مع مبدأ الكرامة والحق في الحياة، رغم أن دستور البلاد حينها لم يكن ينص صراحة على حظرها. واستندت المحكمة إلى أن العدالة لا تتحقق إذا خالفت العقوبة المبادئ الإنسانية المشتركة (South African Constitutional Court, 1995).(S v. Makwanyane .

الخاتمة

لقد بيّن هذا البحث أن المبادئ العامة والأخلاق القضائية لا تُعد مجرد خلفية رمزية أو قيم نظرية، بل تشكل مكوّناً جوهرياً في توجيه عمل القاضي وتحديد مسار العملية القضائية، سواء في مرحلة تفسير النصوص أو في إصدار الأحكام، أو حتى في السلوك المؤسسي داخل منظومة العدالة. إذ اتضح من خلال الدراسة المقارنة والنماذج التطبيقية أن القاضي، رغم استناده إلى النصوص القانونية، يبقى في كثير من الأحيان بحاجة إلى ضوابط أخلاقية ومعايير مبدئية تضمن له الحكم بالعدل، خاصة في حالات غموض النص أو قصوره أو تعارضه مع متطلبات العدالة الواقعية.

كما أظهرت النماذج القضائية العربية والدولية أن القضاة، في مواقف مفصلية، استندوا إلى مبادئ مثل الكرامة الإنسانية، حسن النية، عدم التعسف، والعدالة الاجتماعية لتفسير النصوص أو رفض تطبيقها عندما تكون منافية للمبادئ الدستورية أو للقيم الأخلاقية العليا. وهذا يؤكد أن الاجتهاد القضائي لا يمكن أن يُمارَس في فراغ قيمي، وأن المبادئ العامة تمثل دليلًا ضمنيًا للقاضي في البحث عن الحق والحكم الرشيد.

وإذا كان القانون في جوهره هو انعكاس لإرادة المشرّع، فإن وظيفة القاضي تتجاوز التنفيذ إلى التكييف والتفسير والتطبيق المرن، وهي مهام لا يمكن أداؤها بكفاءة إلا حين يكون القاضي مؤهلاً أخلاقيًا وفكريًا لاستحضار هذه المبادئ في عمله.

إن تأصيل هذه العلاقة بين القانون والأخلاق في العمل القضائي يُعد مدخلًا هامًا لتطوير الأنظمة العدلية وتعزيز ثقة المجتمع في العدالة، وهو ما يدفع للاهتمام بتعزيز التكوين الأخلاقي للقضاة، وتوسيع الدراسات المتعلقة بممارساتهم الفعلية في ضوء هذه المبادئ.

النتائج

أولًا، تبيّن من خلال الدراسة أن المبادئ العامة ليست مصادر احتياطية فحسب، بل تشكّل عنصراً تفسيرياً حيوياً يُعين القاضي على تجاوز صعوبات النصوص الغامضة أو غير المكتملة. وقد اتضح أن هذه المبادئ تمثل إطارًا مرنًا يعمل ضمنه القاضي دون الإخلال بمبدأ الشرعية، بل تسهم في تعميقه من خلال ضمان التطبيق العادل والمتوازن للقانون بما يتوافق مع روح التشريع ومقاصده العليا.

ثانيًا، أثبتت الأمثلة القضائية المقارنة، سواء على الصعيد العربي أو الدولي، أن الأخلاق القضائية والمبادئ الكلية كـ"الكرامة الإنسانية" و"العدالة" و"الإنصاف" و"عدم التعسف" تُوظَّف عمليًا في العمل القضائي، وتُستند إليها في كثير من الأحكام، خصوصًا في مجال حقوق الإنسان، القانون الإداري، وقضايا الأحوال الشخصية. وهذا يؤكد أن الاجتهاد القضائي يتطور من خلال استحضار هذه المبادئ، لا بالاستغناء عن النصوص، بل بالتفاعل معها.

ثالثًا، كشف البحث أن فاعلية المبادئ والأخلاق في توجيه عمل القاضي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بكفاءة القاضي الفكرية ونزاهته المهنية، وأن هذه المبادئ لا تشتغل آلياً، بل تكتسب قيمتها من خلال وعي القاضي بمقتضياتها وحدود توظيفها. كما أظهر أن تعزيز هذه المبادئ يتطلب تدعيم التكوين الأخلاقي والفقهي في برامج تأهيل القضاة، إلى جانب تقنين بعض المعايير الأخلاقية لضمان وحدة التوجه القضائي وعدم الانزلاق نحو الاجتهاد غير المنضبط.

التوصيات

1. تقنين المبادئ العامة القضائية في التشريع:

ينبغي أن تعمل الدول العربية على تقنين المبادئ العامة التي يستند إليها القضاء – مثل مبدأ حسن النية، العدالة، المساواة، ومنع التعسف – ضمن قوانين الإجراءات أو قوانين القضاة، وذلك لتوفير مرجعية واضحة وموحدة تُجنّب التفاوت بين الأحكام وتُقيّد الاجتهاد المفرط.

2. إدراج الأخلاق القضائية في مناهج تأهيل القضاة:

يوصى بدمج مادة "الأخلاق القضائية وتطبيقاتها" كمكون أساسي ضمن برامج المعهد القضائي، وأن تشمل تدريبات عملية على كيفية التعامل الأخلاقي مع الخصوم، تفسير النصوص، وضبط السلوك المهني داخل المحكمة وخارجها. فهذا يسهم في بناء قاضٍ متكامل قانونياً وأخلاقياً.

3. إنشاء لجان وطنية لأخلاقيات القضاء:

من المفيد استحداث لجان متخصصة داخل مجالس القضاء الأعلى أو وزارات العدل تُعنى بمتابعة الالتزام بالأخلاق القضائية، ومراجعة السلوك المهني، والبتّ في الشكاوى المتعلقة بالتجاوزات الأخلاقية، بما يضمن الشفافية ويعزز ثقة المجتمع بالقضاء.

المصادر والمراجع

1. البراوي، حسن حسين. تأثير الشريعة الإسلامية على القانون المدني القطري: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة العلوم القانونية، جامعة قطر، 2014.
2. بيراني، عبد الرحمن. القيمة الدستورية لحرية التعبير. ، 2024.
3. الزبر، محمد عدنان علي. تحقيق العدالة الجنائية الدولية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
4. العكيلي، علي مجيد، ولمى علي الظاهري. الحماية الدستورية لفكرة النظام العام. دار الكتب، 2018.
5. الحسني، إسماعيل. نظرية المقاصد عند ابن عاشور. المركز الثقافي العربي، 1995.
6. المملكة المغربية. القانون التنظيمي رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. الرباط، 2016.
7. مجموعة مؤلفين. تعارض المصالح في الدولة والمجتمع. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
8. نادي قضاة مصر. ميثاق الشرف القضائي. القاهرة، 2006.
9. شوكة، عبد الرضا جابر. الدور الإيجابي للقاضي في تطبيق النصوص وتفسيرها. جامعة بابل، 2011.

10. Freeman, Samuel. Contemporary Perspectives on the Philosophy of Justice: John Rawls as a Model. Google Books, 2015.

11. United Nations. The Bangalore Principles of Judicial Conduct. UN Office on Drugs and Crime, 2002.

12. Council of Europe. ECHR Judgment: Dudgeon v. United Kingdom, 1981.

13. European Court of Justice. Google Spain SL v. Agencia Española de Protección de Datos (AEPD). Case C-131/12, 2014.

14. International Court of Justice (ICJ). Military and Paramilitary Activities in and Against Nicaragua (Nicaragua v. United States). ICJ Reports, 1986.

15. South African Constitutional Court. S v. Makwanyane and Another. CCT 3/94, 1995.

16. European Constitutional Court Reports. Decision on Assisted Suicide in Germany. Karlsruhe, 2020.